السلطات السعودية تلزم المعتمرين بالإعاشة

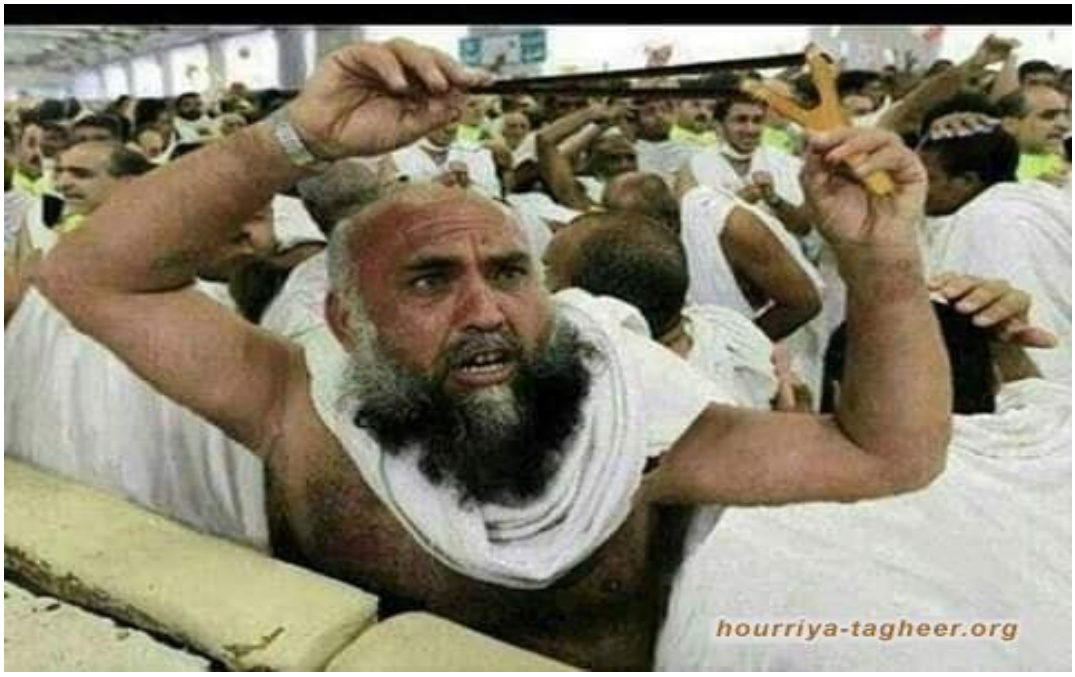

بموجب النظام الجديد، لم يعد بإمكان المعتمر القادم من الدول المشمولة الاكتفاء ببرنامج يتضمن التأشيرة والإقامة والنقل، ثم اختيار طريقة تناول الطعام بنفسه. فقد أصبحت خدمة الإعاشة بندًا إلزاميًا يتعين على شركات السياحة إدراجه ضمن برنامج العمرة.

ولا يعني القرار أن الوجبات ستقدم مجانًا، وإنما أن منظمي برامج العمرة سيكونون ملزمين بتوفير خدمة الإعاشة ضمن الباقة، وفق الضوابط المعتمدة.

السؤال الأبرز بالنسبة إلى المعتمرين يتعلق بالتكلفة الإضافية التي ستفرضها الإعاشة على برامج

العمرة.

وبحسب تصريحات عضو في غرفة شركات السياحة المصرية، فإن أسعار الإعاشة المتوقعة قد تبدأ من 30 ريالًا سعوديًا، وقد تصل إلى 80 أو 120 ريالًا، بحسب مستوى البرنامج والخدمة المقدمة.

لكن هذه الأرقام لا تمثل تعرفة رسمية موحدة معلنة من وزارة السياحة، وإنما تقديرات مرتبطة بنوعية الخدمة ومستوى البرنامج، وبالتالي قد تختلف التكلفة النهائية من شركة إلى أخرى.

من الطبيعي أن تنعكس إضافة خدمة الإعاشة على السعر الإجمالي لبرنامج العمرة، خصوصًا أن تكلفة الرحلة تختلف أصلًا وفق الفندق ومدة الإقامة ومستوى النقل والخدمات الأخرى.

وبالتالي، فإن المعتمر الذي كان يفضل شراء برنامج اقتصادي والاعتماد على خيارات الطعام المتاحة خارج الفندق قد يجد نفسه أمام تكلفة إضافية لم تكن جزءًا من حساباته السابقة.

لا ترتبط الإشكالية بالسعر وحده، فالمعتمرون يختلفون في احتياجاتهم الغذائية وظروفهم الصحية ونمط رحلتهم.

فكبار السن ومرضى السكري والأشخاص الذين يتبعون أنظمة غذائية خاصة قد يحتاجون إلى خيارات مختلفة،

بينما قد يقضي بعض المعتمرين معظم يومهم في المسجد الحرام، ما يجعل حاجتهم إلى وجبات الفندق مختلفة عن غيرهم.

وهنا يبرز التساؤل حول مدى قدرة نظام الإعاشة الإلزامية على توفير خيارات تتناسب مع اختلاف احتياجات المعتمرين، بدل اعتماد نموذج موحد للجميع.

أعاد القرار فتح النقاش داخل قطاع السياحة المصري حول التوازن بين تنظيم خدمات العمرة من جهة، والحفاظ على حرية المعتمر في اختيار ما يناسبه من جهة أخرى.

فمن ناحية، يمكن أن تسهم الإعاشة المنظمة في رفع مستوى الخدمات وتقليل المشكلات المرتبطة بتوفير الطعام، خصوصًا بالنسبة إلى المعتمرين الذين قد يواجهون صعوبات في الحصول على وجبات مناسبة خلال فترة إقامتهم.

لكن من ناحية أخرى، يرى منتقدون أن إلزام جميع المعتمرين بخدمة واحدة قد يرفع تكلفة البرامج، حتى بالنسبة إلى من لا يحتاجون فعليًا إلى الوجبات المقدمة ضمن الباقة.

واللافت أن القرار في مرحلته الحالية يتعلق ببرامج العمرة وليس الحج، كما أن تطبيقه يشمل القادمين من مصر والهند وباكستان وبنغلاديش.

ويعني ذلك أن تأثير القرار سيظهر بصورة مباشرة في أسعار وبرامج العمرة الموجهة إلى مواطني هذه الدول، مع احتمال أن يثير التطبيق نقاشًا أوسع حول مستقبل تنظيم خدمات الإعاشة في برامج العمرة.

في النهاية، تضع الإعاشة الإلزامية شركات السياحة والمعتمرين أمام معادلة جديدة: هل يؤدي تنظيم الوجبات إلى تحسين تجربة المعتمر، أم يتحول إلى تكلفة إضافية على رحلة دينية يرغب كثيرون في الحفاظ على سعرها في حدود قدرتهم المالية؟

ويبقى نجاح النظام مرتبطًا بمدى وضوح ضوابطه، وجودة الوجبات المقدمة، وتناسب أسعارها مع مستوى الخدمة، وقدرة الشركات على تلبية الاحتياجات المختلفة للمعتمرين دون تحميلهم أعباء إضافية غير ضرورية.